أثر الأزمات المالية العالمية على الاقتصاد العراقي
دراسة تحليلية من الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣
محمد جمعه علوان

الملخص:

تناول البحث أثر الازمات المالية العالمية على الاقتصاد العراقي دراسة تحليلية من الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٣، بهدف معرفة أثر الازمات المالية العالمية على الاقتصاد العراقي وتحليل تجارة العراق و دور الصناديق السيادية في تخفيف حدة الازمات، وتفترض الدراسة إن اعتماد الاقتصاد العراقي على عائد سلعة ريعية واحدة (النفط الخام) كمصدر أساسي للإيرادات العامة، جعل التجارة العراقية الخارجية تتأثر بتغيرات أسعار النفط عالمياً كما يتأثر بالأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويصبح محكوماً بها، ولتحقيق هدف وفرضية البحث فقد قسم إلي ثلاثة أجزاء، تضمن الجزء الأول آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي، أما الجزء الثاني فقد جاء بعنوان آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي، وكذلك الجزء الثالث الجزء الثالث:دراسة إمكانية إنشاء صندوق سيادي للعـراق لتقليل حدة الأزمة المالية، وأخيراً انتهى البحث إلي جملة من النتائج والتوصيات.

Abstract:

The research the impact of the global financial crisis on the Iraqi economy analytical study of the period 2004 - 2013, in order to determine the impact of the global financial crisis on the Iraqi economy and the analysis of Iraq's trade and the role of sovereign funds to alleviate the crisis, and assume the study, said the Iraqi economy's dependence on yield commodity rents one (crude oil) as the primary source of public revenue, making the Iraqi Foreign trade affected by changes in global oil prices is also affected by the financial crisis experienced by the global economy becomes governed by, .olthakiq goal and hypothesis has been divided into three parts, which included the first part the effects of the financial crisis on the global economy , the second part was titled the effects of the financial crisis on the Iraqi economy, as well as Part III Part III: study the possibility of establishing a sovereign fund for Iraq to reduce the severity of the financial crisis, and finally ended search to a number of findings and recommendations.

المقدمة:

شهدت اقتصادات الدول النامية على مدار العقود الثلاثة الماضية أزمات مالية اختلفت في حدتها من دولة لأخرى دفعت بها نحو تبني سياسات إصلاح اقتصادي أوصت بها المؤسسات الدولية. فأحدثت تغيراً وتوسعاً سريعاً مدفوعاً بالعولمة ورفع القيود التنظيمية والتحرر المالي فسجلت تدفقات رؤوس الأموال زيادة حادة واستخدمت الأسواق أدوات مالية جديدة ومتطورة وازدادت سرعة تنفيذ المعاملات المالية زيادة مطردة.

وعلى الرغم من أن هذه التغيرات كانت مفيدة في مجملها، إلا أنها اقترنت بأزمات متكررة كانت بمثابة ناقوس خطر هدد بتقويض العولمة المالية وأظهر سلبياتها بوضوح، حيث إن حدوث هذه الأزمات قد أثر سلباً على القطاعات المالية والمصرفية والتجارة الدولية في الاقتصادات المالية والاقليمية كما مثلت تهديداً للاقتصاد العالمي بشكل ملحوظ كأزمة المكسيك عام ١٩٩٤، والأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، والأزمة الروسية عام ١٩٩٨، وأزمة البرازيل في عام ١٩٩٩، وأزمتي تركيا والأرجنتين في عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ على التوالي.

كما شكل تكرار هذه الأزمات ظاهرة مثيرة للقلق والاهتمام وترجع أسباب ذلك إلى أن الآثار السلبية كانت خطيرة وحادة هددت الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية، فضلاً عن انتشار آثار عدوى هذه الأزمات لتشمل دولاً أخرى، نتيجة للانفتاح الاقتصادي والمالي الذي تشهده هذه الدول واندماجها في منظومة التجارة العالمية. إزاء ذلك لم تقف المؤسسات الدولية، ومجموعة الدول العشر G8 مكتوفة الأيدي حيال تلك الأزمات، ولاسيما وأن تلك المؤسسات والدول تتبنى تسارع خطى العولمة الاقتصادية وتشجيعها. ومما لاشك فيه أن هذه الأزمات تؤثر على العولمة، وتمثل رصيداً حقيقياً لمناهضي سياسات الإصلاح الاقتصادي والعولمة. لذا كثفت هذه المؤسسات الدولية مجهوداتها لتقوية ودعم القطاعات المالية والمصرفية على المستوى العالمي، في محاولة لتخفيف الآثار المترتبة من جراء هذه الأزمات. وعلى مستوى الدول النامية أملت المؤسسات

الدولية مزيداً من المشروطية وفرضت سياسات إصلاح جديدة كوسيلة لمعالجة الأزمات أو إدارتها، وعلى الرغم مما تنطوي عليه هذه الإصلاحات من تكاليف وتحديات متزايدة بالنسبة لصناع السياسة الاقتصادية، لتصبح الأزمة من جديد هي النتيجة الأكثر توقعاً لسياسات الاقتصاد الكلي المتناقضة وغير الواقعية.

مشكلة البحث:

إذا كانت ظاهرة الأزمة المالية قد تفاقمت في العقدين الأخيرين، وإذا كانت آثار تلك الأزمات المتعاقبة قد طالت الاقتصاد والمجتمع والسياسة، وإذا كان اهتمام المؤسسات المالية الدولية الأكبر ينصب على الأزمات المالية وقايةً وعلاجاً وإدارةً، وأن ما حصل في العديد من الدول قد تنبهت له المؤسسات العلمية، وأدركت أن الأزمة المالية بدت عنواناً مهماً لابد من أن يأخذ نصيبه من البحث والدراسة، فقد تركزت أدبيات المنظومات الدولية وخاصة الأمم المتحدة منظماتها كلها وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولي على الأزمة المالية - وعلى مختلف أبعادها.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المشكلة المعروضة والتي تتمحور حول أهم وأعقد مشكلة يمر بها الاقتصاد العراقي، ألا وهي مشكلة الاعتماد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي لتمويل الموازنة العامة والتي جعلت الاقتصاد العراقي على الرغم من ضعف ارتباطه بالأسواق المالية الدولية يتأثر بالأزمات التي تصيب الاقتصادات العالمية عن طريق ما تخلفه هذه الأزمات من تغيرات في أسعار النفط الخام، إضافة إلى ذلك فإن هذا البحث سيقدم انطلاقاً من نتائج تحليل الأزمات وتأثيرها على تمويل الموازنة، وأهم الوسائل لتفادي العراق من الأزمات المالية.

فروض البحث:

تتمثل الفرضية الأساسية التي جاء بها الدراسة بالآتي:

إن اعتماد الاقتصاد العراقي على عائد سلعة ريعية واحدة (النفط الخام) كمصدر أساسي للإيرادات العامة، جعل الاقتصاد العراقي تتأثر بتغيرات أسعار النفط عالمياً كما يتأثر بالأزمة المالية التي يمر بها الاقتصاد العالمي ويصبح محكوماً بها .

هدف البحث:

تسليط الضوء على سياسات الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها الدول النامية ومدى نجاحها في معالجة الأزمات المالية سواءً بتهيئة البيئة الاقتصادية المستقرة أو من خلال التشريعات اللازمة للتحول نحو القطاع الخاص، والإجراءات ذات المساس المباشر بالقطاعات المالية والمصرفية.

خطة البحث:

- الجزء الأول: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي ،
- الجزء الثاني : آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي
- الجزء الثالث::دراسة إمكانية إنشاء صندوق سيادي للعـراق لتقليل حدة الأزمة المالية
- وأخيراً النتائج والتوصيات – المراجع.

الجزء الأول: آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العالمي

إن آثار الأزمة المالية العالمية لم تكتمل بعد إلا أن آثارها السلبية ما زالت تتراكم مع مرور الوقت، وأهم الآثار هو ما تعكسه الأزمة على القطاع المالي وعلى الاقتصاد الحقيقي في الاقتصاد العالمي، الذي ظهرت بوادره في عام (٢٠٠٩)، إذ أصاب الركود الاقتصادي بعض اقتصادات دول العالم من جرائها،

لقد أشار صندوق النقد الدولي في دراسة أجراها على (١١٣) أزمة مالية أصابت العالم على مدى الـ (٣٥) سنة الماضية ولـ (١٧) دولة صناعية، بأن نصف هذه الأزمات أدت إلى الركود الذي شمل الاقتصاد ككل، وأن حاله الركود مرتبطة بالقطاع المالي، وأن حالة الركود التي تسببها الأزمة المالية في القطاع المصرفي هي أشد مرتين من الحالات الأخرى[١]. ولقد أثرت الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية على مسار الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية وعلى أسواق العمل و على مصادر تمويل التنمية الدولية ومن أهم هذه الآثار:-

انخفاض معدلات نمو الاقتصاد العالمي.

لقد أدت الأزمة المالية العالمية إلى تراجع النمو العالمي إلى (٠.٥%) في عام (٢٠٠٩)، إذ لو لوحظ أن مستوى الناتج والتجارة العالميين يتجهان بسرعة نحو الهبوط خلال الأشهر الأخيرة من عام (٢٠٠٨)، ويشير تقرير صندوق النقد الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي قد سجل انكماشا يتجاوز (٦%) في الربع الأخير من عام (٢٠٠٨) وفي الربع الأول من عام (٢٠٠٩)[٢]. وتشير بيانات صندوق النقد الدولي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة بنسبة (٢%) في عام (٢٠٠٩)، وهي المرة الأولى التي يسجل فيها الناتج انكماشاً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتقدر الخسارة المتراكمة بأنها تعادل الخسارة المسجلة في فترتي (١٩٧٤- ١٩٧٥) و (١٩٨٠- ١٩٨٢)، ويتوقع أن يبدأ التعافي في الناتج أواخر عام (٢٠٠٩) ليصل إلى (١%) في عام (٢٠١٠)، وذلك إذا تم اتخاذ المزيد من التدابير الشاملة والمنسقة على مستوى السياسة المالية بما يسهم في عودة الأوضاع الاقتصادية إلى الأسواق، والعمل على أن يستعيد القطاع المالي نشاطه[٣]. وأن تباطؤ معدلات النمو في الاقتصاد الأمريكي سينعكس سلباً على الموازين التجارية للدول الأخرى، وبخاصة أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية بلغت (١٥.٥%) من الواردات العالمية عام (٢٠٠٦) بحسب إحصائية منظمة التجارة العالمية لعام (٢٠٠٦)، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة (٢%)، أما

اليابان وبريطانيا فسينخفض النمو ما بين (١.٢% و١.٦%) من العام (٢٠٠٨) على التوالي[٤].

الآثار على القطاع المصرفي.

كانت بداية الأزمة في أمريكا وبريطانيا ثم انتقلت إلى أوربا لتنتقل إلى دول العالم الأخرى، وكان تأثير الأزمة قويا على أغلب دول العالم الأخرى، مما دفع بعض قادة هذه الدول إلى انتقاد الولايات المتحدة، ومن بينهم (غوردن براون) (رئيس وزراء بريطانيا السابق)، إذ قال (الاستهتار داخل الولايات المتحدة بالنظام الحالي هو الذي أدى إلى أزمة الائتمان المالي التي يعاني منها العالم)، لقد انهارت الكثير من المؤسسات في العالم ومنها انهيار بنك الأعمال الأمريكي (بير ستيرنز) الذي كان يعاني من نقص في السيولة ثم اشتراه بنك (جي بي مورغان تشيز) بمساعدة السلطات الفيدرالية، وان تدخل السلطة الفيدرالية يعدُّ مناقضا لمبادئ الفكر الرأسمالي، إن المجموعة الأمريكية (واشنطن ميونشوال) الذي يعد سادس بنك أمريكي من حيث الأصول، أعلنت إفلاسها وأغلقتها السلطات الأمريكية ونضمت التحويل الفوري لودائعها إلى منافسها (جي بي مورغان تشيز) مقابل (١.٩) مليار دولار، وتأميم المجموعة الأمريكية في مجال التأمين (A.I.G) في أيلول (٢٠٠٨) لمنع إفلاسها، واشترى (سيتي غروب) مصرف (واكوفيا) رابع بنك أمريكي من حيث الأصول، أما بنك الأعمال الأمريكي (ليمان برذرز) وضع تحت حماية قانون الإفلاس قبل التصفية، واشترى البنك البريطاني (باركليز) نشاطاته الأمريكية، واشترى البنك الياباني (نومورا هولدينغ) النشاطات في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، ووضعت هيئتا إعادة تمويل التسليفات العقارية (فاني ماي) و(فريدي ماك) تحت وصاية الدولة في أيلول (٢٠٠٨)، وأعلنت شركة (جون لانغ هومز) الأمريكية المملوكة بالكامل لشركة الأعمار الإماراتية عن إفلاسها في (٢٠٠٩)، وكما طلبت من الحكومة حمايتها من الدائنين، أعلنت شركة (مسبركت مشي) عن إفلاسها في مطلع العام (٢٠٠٩) بعد تراجع مبيعاتها من العقارات، وهي من كبرى شركات إنتاج المواد الإلكترونية وتمتلك (٨٥٠)

مجمعاً ضخماً موزعة في جميع أنحاء أمريكا، أما في بريطانيا فقد قامت الحكومة في شباط (٢٠٠٨) بتأميم البنك البريطاني (تورذرن روك) وهو أول مصرف للتسليف العقاري في بريطانيا، واشترى بنك (لويد تي. اس. بي) منافسه البريطاني (اتش. بي. أو. اس) رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة في أيلول (٢٠٠٨)، وكما أعلن البنك البريطاني (رويال بنك أوف سكوت لاندا) وهو ثاني أكبر البنوك البريطانية من حيث الحجم عن تحقيق خسارة كبيرة تعتبر اكبر خسارة في تاريخ البنوك والشركات البريطانية، إذ بلغت خسارته الصافية (٣٤) مليار دولار خلال العام (٢٠٠٨)، وكما أنه سيضع (٤.٢) مليار دولار من الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها في صندوق خاص تضمنه الحكومة البريطانية، وقلص البنك أنشطته التي تمتد إلى (٣٥) دولة ليقتصر على السوق المحلية، وكان البنك أوشك على إعلان إفلاسه لولا تدخل الحكومة بشرائها (٧٠%) من أسهمه، واستطاع البنك الألماني الخاص (هيبوريك استبت) المتخصص في الضمان العقاري أن ينجو من الإفلاس بعد حصوله على خط ائتمان بقيمة (٣٥) مليار يورو بكفالة الدولة بصورة رئيسه[٥].

لم تكن هذه نهاية الأحداث إنما استمرت وتلاحقت، فقد تواصل التراجع والتدهور في الأسواق المالية العالمية وتزايدت مشكلات الحصول على القروض في ظل النظام المالي، وتزايد الضعف والتراجع مما دفع المصارف المركزية في جهودها الهادفة إلى توفير السيولة، والحد من عمليات الإفلاس في المؤسسات المالية، وقيام بعض المؤسسات بشراء مؤسسات أخرى مهددة بالإفلاس، ولمعالجة الوضع تقدمت الحكومة الأمريكية بخطة الإنقاذ ومساعدة المؤسسات المالية بقيمة (٧٠٠) مليار دولار، من أجل مساعدة المؤسسات المالية في مواجهة الأخطار المتزايدة للأزمة المالية العالمية، وفي نفس الوقت استمرت معدلات الفائدة بالتصاعد، مما شكل عائقا أمام هذه المؤسسات المصرفية لإعادة تمويل أعمالها المصرفية في الأسواق، أما بريطانيا فقد قامت الحكومة البريطانية في (٨/ تشرين

اول / ٢٠٠٨) بإعادة هيكلة وإعادة تحديد رؤوس الأموال لـ (٨) مؤسسات مصرفية بريطانية كإجراء لمواجهة الأزمة المالية، واتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في (١٥/ تشرين اول / ٢٠٠٨) على ضخ المزيد من الأموال إلى المؤسسات المالية المتعثرة وإعطاء ضمانات لعملية الاقتراض بين المصارف. وفتح قروض برسم التكلفة تتجاوز قيمة المبلغ (١.٣) تريليون دولار[٦].

تزايد أعداد العاطلين عن العمل:

تعد انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سوق العمل من أشد المخاطر التي نشأت عن الأزمة، إذ تعرض سوق العمل إلى هزة كبيرة وتدهور الوضع المالي والإداري للشركات مما دفعها إلى تسريح عدد من موظفيها، إذ تشير الإحصاءات إلى أن معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي قد وصل إلى (٧.٥%) وهو أعلى معدل للبطالة سجل منذ عام (١٩٩٧)، إذ بلغ عدد فرص العمل التي تم فقدانها في الولايات المتحدة الأمريكية منذ الأزمة حتى بداية عام (٢٠٠٩) بحدود (٣.٦) مليون فرصة عمل، وتشير منظمة العمل الدولية في تقريرها الذي صدر في يناير (٢٠٠٩) إلى أن ما يصل إلى (٥١) مليون وظيفة اختفت في عام (٢٠٠٩) في العالم، بسبب التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية، مما يؤدي إلى زيادة نسبة البطالة عالمياً إلى (٧.١%) في نهاية عام (٢٠٠٩) مقارنة بـ(٦%) في عام (٢٠٠٨) و(٥.٧%) في عام (٢٠٠٧)[٧]. وقد أعلن الرئيس الأمريكي (أوباما) في أول خطاب له أن لديه (١٠) مليون عاطل عن العمل وهي نتائج الأزمة المالية فضلا عن أن مليون أمريكي فقدوا وظائفهم في أول ثلاثة شهور من عام (٢٠٠٩)، وأظهرت بيانات الحكومة الأمريكية أن أرباب الأعمال الأمريكيين قد تخلوا عن (٦٦٣) ألف وظيفة خلال شهر آذار (٢٠٠٩) فقط. وفي شهر نيسان حذر رئيس البنك الدولي من تعرض أكثر من (٩٠) مليون إنسان في

العالم للفقر بسبب الأزمة، حتى وصل عدد الجياع في العالم إلى مليار جائع عام (٢٠٠٩)[٨].

أما بريطانيا فقد أشارت الإحصائيات الرسمية إلى إن عدد العاطلين عن العمل قد بلغ (٢.٠٣) مليون شخص أي ما نسبته (٦.٥%) في عام (٢٠٠٩)، أما أسواق العمل العربية فقد بدأت تظهر عليها الآثار الناتجة عن هذه الأزمة، إذ يتخوف العمال العرب في الخارج من تسريحهم من وظائفهم بسبب الأزمة المالية العالمية، وأن عدد العمال العرب الذين يعملون خارج أوطانهم (١٦) مليون عامل عربي أو أكثر، وأن كل عامل يتم تسريحه من العمل فإنه يجد نفسه مضطراً للعودة إلى وطنه الأصلي والانضمام إلى جيش العاطلين عن العمل ولذلك آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة على البلد[٩].

تراجع أسعار النفط عالمياً:

إن انفجار الأزمة المالية وتأثيرها على القطاع المالي وانهيار عدد من المؤسسات المالية، أدى إلى انعكاس آثارها على بقية قطاعات الاقتصاد ومن هذه القطاعات القطاع النفطي، إذ انخفضت أسعار النفط العالمية من (١٤٧) دولار للبرميل الواحد قبل الأزمة إلى (٤١) دولار للبرميل الواحد في كانون ثان (٢٠٠٩)[١٠].

فضلا عن انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب التباطؤ الاقتصادي أو انكماش اغلب اقتصادات الدول التي تمثل أسواق لاستهلاك النفط وكان تأثير الأزمة على اقتصادات الأقطار العربية المصدرة للنفط شديداً وبخاصة الدول التي تمثل الصادرات النفطية فيها نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يعد النفط العمود الفقري في الهيكل الاقتصادي وفي مقدمة هذه الدول العراق، إذ يعد النفط الشريان المغذي لعملية التطور الاقتصادي وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، إذ إن الموارد النفطية تشكل أكثر من (٩٤%) من ميزانية الدولة، وهو ما يعكس الأثر السلبي لانخفاض أسعار النفط في البورصات العالمية وتأثيره المباشر على

المشاريع والخطط المستقبلية للعراق التي كان مخطط إقامتها، إلا أن تخفيض الموازنة من (٨٠) مليار إلى (٦٧) مليار دولار خلال عام (٢٠٠٩) أدى إلى التخلي عن الكثير من هذه المشاريع[١١]. وإن انخفاض أسعار النفط أدى إلى انخفاض إيرادات البلدان المصدرة للنفط. وهو ما ينعكس سلباً بالتأكيد على الموازنات العامة وعلى معدلات النمو الاقتصادي.

الجزء الثاني: أثار الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي:

لقد عصفت الأزمة المالية بالاقتصاد الأمريكي الذي يؤثر ويتأثر بالمنظومة الاقتصادية العالمية والعراق جزء من هذه المنظومة فهو من الدول المصدرة للنفط والمستورد للسلع الأخرى، إذ إن العراق يستورد أغلب احتياجاته من السلع الأساسية، وهو ما يعني انعكاس الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي. لقد فرضت الحروب والصراعات السابقة وبالإضافة إلى قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٨٣) في آذار عام (٢٠٠٣)، الذي جعل العراق منطقة دولارية إذ يصدر النفط بالدولار ويستورد احتياجاته بالدولار أيضا مما يجعل آثار الأزمة وبحسب آراء بعض الخبراء حيادياً على الاقتصاد العراقي، إلا إن هذا لا يعني أن العراق بعيد عن آثار الأزمة العالمية، وعلى الرغم من أن احتياجاته تتم من خلال صندوق تنمية محمية ضمن منظومة البنك المركزي الأمريكي بضمانات حكومية وإشراف دولي، بالإضافة إلى قرار من الولايات المتحدة الأمريكية يحمي البنك المركزي العراقي من أي ملاحقة قضائية، ان انعكاس الأزمة يأتي من خلال تقلب أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الوطني، وتقلب أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية، كل هذه التقلبات تنعكس على السوق المحلية، إذ ما تزال السوق المحلية العراقية هشة بسبب ضعف القطاعات الإنتاجية وكذلك ما خلفته قوات الاحتلال من تدمير لأغلب البنى التحتية وتدمير لأغلب اقتصاد البلد[١٢].

وتتجلى آثار الأزمة المالية على الاقتصاد العراقي من خلال الجوانب الآتية:-

١- الإيرادات الحكومية:

تشكل الإيرادات النفطية (٩٤%) من إيرادات الدولة، وإن أي انخفاض في أسعار النفط الذي سببته الأزمة سيؤدي إلى انخفاض إيرادات الدولة، ويمثل النفط القناة المباشرة التي تنقل الأزمة إلى الاقتصاد العراقي، فالاقتصاد العراقي يعيش شبه عزلة اقتصادية إذ ليس لديه محافظ أو صناديق سيادية أو استثمارية، فضلاً عن أن النظام المصرفي العراقي بدائي وغير متداخل مع النظام المصرفي العالمي وأساليبه الحديثة، ولكون الاقتصاد العراقي اقتصاد أحادي الجانب (أي يعتمد على قطاع واحد في إيراداته وهو القطاع النفطي)، فإن آثار الأزمة المالية العالمية وما تسببه في تقليص الطلب العالمي على النفط الخام أو انخفاض أسعار النفط بعد أن وصلت إلى (١٤٧) دولار للبرميل الواحد في تموز عام (٢٠٠٨) انخفض إلى (٤١) دولار للبرميل الواحد في (تشرين أول/ ٢٠٠٨)، فإن انخفاض الأسعار إلى هذا الحد أدى بلا شك إلى تقليص الإيرادات الحكومية، وهو ما ينعكس سلباً على ترتيب أولويات الاتفاق وخفض التخصيصات المالية[١٣].

لقد تقرر تقليص الميزانية من (٨٠) مليار دولار عام (٢٠٠٩)، إلى (٦٧) مليار دولار عام (٢٠١٠) مما أثر تأثيراً مباشراً على المشاريع الهيدروكابونية العراقية والصناعة النفطية وفق الخطط المهيأة لها من قبل الحكومة ويعتمد على تجاوز معدلات الإنتاج النفطي المعدل السابق (٢- ٢.٣) مليون برميل يومياً، وكان من المخطط أن يصل الإنتاج إلى (٤) مليون برميل يومياً إلا أن الواقع اختلف عما كان متوقعاً، فقد حدت الأزمة المالية من قدرة البنوك والمؤسسات الكبيرة وشركات الاستثمار وأعلن بعضها الإفلاس وعدم قدرة هذه المؤسسات دخول الاستثمارات العملاقة ولاسيما الاستثمار في العراق.

إن آثار الأزمة السلبية على معدلات النمو الاقتصادي في العراق بسبب تقلبات أسعار الصرف للدولار الأمريكي وانعكاسه على صرف الدينار العراقي، بالإضافة إلى تقلب أسعار النفط العالمية تؤثر على سعر النفط العراقي نتيجة للارتباط والتبعية النفطية في العراق بالبورصات الأمريكية وتعاملها وارتباطها

بالقيمة النقدية للدولار الأمريكي، ونشرت صحف عربية ومحلية تقارير عن مجموعة المنتجين والمستهلكين في مؤتمر المال والنفط الذي عقد في لندن عام (٢٠٠٨) أن الأزمة ستلعب دوراً سلبياً في الدول المنتجة للنفط[١٤].

٢- التجارة الخارجية:

تتمحور العلاقات الاقتصادية الخارجية على تصدير النفط الخام بسبب انخفاض أو انعدام صادرات القطاعات الأخرى، وهو ما يعني أن النسيج الهيكلي الذي يجمع بين القطاعات الاقتصادية تتعدد فجواته، ويستورد العراق أكثر من (٩٠%) من احتياجاته الاستهلاكية، ويستورد بنسبة أكبر من احتياجاته الاستثمارية، فإن ما تسببه الأزمة من مضاعفة معدلات أسعارها العالمية في دول المنشأ وهو ما ينعكس على صعوبة الاستيراد وبشكل خاص صعوبة توفير مفردات البطاقة التموينية، وهو ما ينتج عنه مشاكل اجتماعية ونفسيه واقتصادية ومعاشية صعبة للمواطنين، إذ تشير آخر المؤشرات لمنظمة الزراعة والأغذية (الفاو) إلى أنه وبسبب الأزمة الحالية أصبحت هناك (٣٦) دولة فقيرة تحتاج إلى معونات دولية عاجلة، وسيكون هناك (١٧٤) مليون شخص يعانون من الجوع وهم يقعون تحت خط الفقر، وسيحتاج العالم إلى (٣٠) مليار دولار سنوياً لمعالجة الفقر بعد أن كانت (١٢) مليار دولار عام (٢٠٠٧)[١٥].

٣- الاستثمار الأجنبي:

تعد مشكلة السيولة النقدية عقبة أمام الاستثمار الخارجي، إذ يصعب على المؤسسات المالية توفير النفقات المصاحبة للاستثمار الأجنبي، ولذلك يتوقع أن تتلكأ مساعي الاستثمار الخارجي في العراق، الأمر الذي يتطلب التوجه إلى دول محددة كالدول المنتجة للنفط أو دول الخليج العربي وتشجيعها لملء الفجوة الاستثمارية، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي بكل الأحوال أن مساعي تشجيع الاستثمارات الأجنبية لن تتحقق إلا إذا قابلها تحسن في البنى التحتية المتخلفة والمدمرة من جراء الاحتلال، ويقابلها تسهيلات للإجراءات الحكومية

وتسهيلات مصرفية وتشريعات قانونية تضمن توجيه الاستثمار الأجنبي بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني وكذلك مصلحة المستثمر(١٦).

أما بخصوص القطاع المصرفي فان السياسة النقدية التي اعتمدها البنك المركزي العراقي، التي جاءت بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي ركزت على سياسة خفض الإنفاق العام لمعالجة التضخم وتحقيق استقرار في سوق العملة، وقد أثبتت تلك السياسة نجاحاً، إذ ساهمت في تحقيق احتياطيات للعراق من العملة الأجنبية، وتحقيق استقرار في سعر صرف العملة بشكل كبير، وهو ما ساهم في تقليل آثار الأزمة على الاقتصاد العراقي(١٧).

وأدت الأزمة إلى إلحاق الضرر بالأرصدة العراقية في المصارف الخارجية بسبب أثار الأزمة على الدول التي توجد فيها الأموال العراقية، ولاسيما الأموال المستثمرة في الأسواق المالية أو العقارية، فضلاً عن تراجع إيداعات الإفراد في المصارف العراقية بسبب تخوف وتزعزع ثقة الأفراد وخوفهم على مدخراتهم المالية(١٨).

الجزء الثالث: دراسة إمكانية إنشاء صندوق سيادي للعـراق لتقليل حدة الأزمة المالية:

يتصف الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر بأنه اقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشدة على صادرات النفط الخام بينما يمتلك هذا الاقتصاد العديد من المقومات والتي من شأنها أن تنوع هذا الاقتصاد وتبعدهُ عن الريعية، إذ إن هناك فرص في كل القطاعات إضافة إلى القطاع النفطي ذاته كقطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات وبعض الصناعات في القطاع الصناعي والتي تتوافر موادها الأولية محليا بالإضافة إلى وجود سوق داخلي واعدٍ لها كصناعة الأسمنت والطابوق، وصناعة البتروكمياويات والتي ستضاعف من القيمة المضافة Value Add المتولدة من القطاع الهايدروكاربوني (التخصص بالصناعة الاستخراجية Extracting Industries دون أن تمتد عملية الإنتاج لتشتمل المراحل اللاحقة

يعد من سمات التخلف)[١٩] بالإضافة إلى الفرص الاستثمارية في مشاريع النقل ومشاريع الكهرباء،إذا أن السير باقتصاد البلد نحو التنوع يتطلب القيام بمشاريع تتوزع على مختلف القطاعات وبما إن هذهِ المشاريع تحتاج إلى استثمارات واسعة وتمويل ضخم لا قدرة للقطاع الخاص العراقي علية ومضاف إلى ذلك عزوف المستثمر الأجنبي، فلذلك الصندوق المقترح للعراق من الأفضل أن يكون صندوق سيادي من نوع صناديق الادخار أو شركات استثمار الاحتياطي لا أن يكون من نوع صناديق الاستقرار والتي تمتاز بالسيولة العالية لاستثماراتها وابتعادها عن عمليات الاستثمار المباشر (إن تنويع مصادر الدخل لأي دولة هو الذي يخلق الاستقرار المالي والاقتصادي لها وليس الاحتياطيات الأجنبية المكدسة والمتولدة من مصدر واحد للدخل لا غيره ألا وهو إيرادات صادرات النفط الخام) فالاحتياطيات لا تنوع اقتصاد البلد ولا تشغل اليد العاملة ولا تحقق نمواً، كذلك الحال لعمليات الإنفاق التشغيلي ضمن الموازنة العامة والذي لم ينوع اقتصاد البلد وإنما على العكس تراجعت نسبة مساهمة كل من القطاعين الزراعي والصناعي في تكوين GDP للعراق، إن فائض الإيرادات النفطية في العراق وخلال السنوات القليلة الماضية تم التصرف به باتجاهين وهما (أ) زيادة الإنفاق العام وبالخصوص الشق التشغيلي منه (ب) تكوين احتياطيات أجنبية للبلد، في حين أن البلد أحوج ما يكون إلى الإنفاق الاستثماري.

أولاً: حجم إيرادات العراق من النفط (نظرة مستقبلية)

لكي يكون لصندوق الثروة السيادي دَيمومة وإستمرارية فإنهُ يحتاج لأن يَتم تمويله لفترة طويلة الأجل وذلك لأن الصناديق السيادية وعلى وجه التحديد الصناديق السيادية السلعية وجدت من أجل الادخار وبالتالي فهي بحاجه دائمة للتمويل لتحقيق غرضين رئيسيين الأول لتكوّين تراكم مالي لصالح الأجيال القادمة (تراكم مالي بمختلف صورهُ أصول مالية، نقدية، حقيقية) والثاني لمقابلة المسحوبات من الصندوق والمخصصة لأغراض سد العجز غير المتوقع في

الموازنة العامة و أو للاستمرار في تمويل عمليات الاستثمار المباشر التي سبق وأن شرع بها الصندوق، ومن هذا المُنطَلق ومن ضِمن المتطلبات الأساسية لقيام الصندوق السيادي السلعي هو التقدير والتنبؤ بحجم الإيرادات التي يَعتمد عليها الصندوق في تمويله (التدفقات الداخلة له) وبما أن الصندوق المقترح للعراق ليس صندوقاً سيادياً للاستقرار وإنما للادخار فهو بحاجة لتمويل طويل الأجل وسيكون التمويل عن طريق إيرادات النفط والتي بدورها تتحدد وفقاً للأسعار والكميات المنتجة والمصدرة منهُ، إذ إن هناك أكثر من سيناريو لحجم إنتاج العراق من النفط خلال الفترة المستقبلية والتي سنناقش أهما كما يلي:

١-**سيناريو وزارة النفط العراقية:** يرى القائمون على وزارة النفط العراقية أن بِمَقدور العراق وبموجب جَولات التراخيص الأولى والثانية الوصول إلى حجم إنتاج يبلغ ٦.٥ حوالي مليون برميل / يوم في العام ٢٠١٤ وليبلغ حوالي ١٢ مليون برميل/ يوم في العام ٢٠١٧.[٢٠]

٢-**سيناريو وكالة الطاقة الدولية**: إن تقديرات وكالة الطاقة الدولية لِمُعدل النمو السنوي لإنتاج النفط العراقي هي ٤.٨% ليكون ٣ مليون برميل/ يوم في عام ٢٠١٥ و٣.٨ مليون برميل/ يوم خلال عام ٢٠٢٠[٢١] هذا قبل الأخذ بعقود التراخيص ولكن في تقريرها لعام ٢٠١٠ رأت أن إنتاج النفط العراقي سيكون ٣.٦ مليون برميل/ يوم في عام ٢٠١٥ و٤.٨ مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٢٠.

٣-**السيناريو الذي عَرضتهُ شركة النفط البريطانية BP British Petroleum**

تَرى شركة (**BP**) أن توسيع وتيرة القدرة الإنتاجية النفطية للعراق خلال الأعوام المقبلة هو مَصدر لِعَدم اليقين وأنهُ من المتوقع (وليس من المرجح) أن يُساهم العراق بـ ٢٠% من النمو العالمي لإنتاج النفط خلال المدة ٢٠١٠-٢٠٣٠ وذلك وفقاً للـعقوّد التي شَرع بمنحها في منتصف عام ٢٠٠٩ إذ ستصل بالإنتاج

إلى ١٢مليون برميل/ يوم بحلول عام ٢٠٢٠ ومع ذلك فهناك تَحفظات على هذا الرقم للأسباب أو بالأحرى التحديات challenges الآتية:

أ- وضع أنابيب التصدير
ب- وضع البنية التحتية ومحطات ضَخ النفط،
ت- التحديات الأمنية فضلاً عن الوضع السياسي هذهِ التحديات من المؤكد ستؤثر على خطط زيادة إنتاج النفط العراقي، وإذا ما سَلمنا بهذهِ التحديات فإن من المتوقع أن تكون الصادرات من النفط بحدود ٤.٥ مليون برميل / يوم خلال عام ٢٠٢٠[٢٢]، ولكننا سنعتمد على السيناريو الذي عَرضتهُ وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency (IEA) وفقاً لتقريرها عام ٢٠١٠، آفاق الطاقة العالمية، أي ستكون طاقة العراق التصديرية من النفط ٣.٦ مليون برميل / يوم* في عام ٢٠١٥، وبأحسن الأحوال ٤ مليون برميل / يوم في عام ٢٠١٤.

أما بخصوص أسعار النفط فهي ترتبط بشكل وثيق مع كل من النمو في كل من حجم السكان العالمي والناتج المحلي الإجمالي العالمي Global GDP واللذان يعتبران أهم العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على الطاقة وبالتالي على[٢٣] الأسعار[٢٤] والتي تتراوح وللمدة متوسطة الأجل ما بين ٧٧-٨٦ دولاراً أمريكياً للبرميل وبالتحديد خلال السنوات ٢٠١١ -٢٠١٤[٢٥].

أما الموازنة الحالية موازنة عام ٢٠١١ فقد افترضت أن حجم الإيرادات الحكومية من الصادرات النفطية ستكون ٦١ مليار دولار أميركي[٢٦] استناداً إلى توقعات لمتوسط حجم الإنتاج لسنة ٢٠١١ يبلغ ٢.٢ مليون برميل / يوم وعلى أن يكون سعر البرميل هو ٧٦.٥ دولار أميركي في حين بلغت إيرادات صادرات النفط المتحققة خلال النصف الأول من عام ٢٠١١ ما مقدارهُ ٤١.٢٩٨.٠٠٠.٠٠٠ دولار أميركي. بينما كان المخطط أن تكون ٣٠.٤٦٢.٣٠٠.٠٠٠ دولار أميركي أي ازدادت الإيرادات الفعلية عن المخططة بمقدار ١٠.٨٣٥.٧٠٠.٠٠٠ دولار أميركي أي بنسبة تزيد عن ٣٥% تقريباً.

النتائج والتوصيات:

١- إن سعر الفائدة هو السبب الرئيسي في حدوث هذه الأزمة، وكذلك جدولة الديون بسعر فائدة أعلى مما أدى إلى تراكم الديون ومن ثم إعادة توريق الديون ومن ثم تراكم الديون بناءً على أصل واحد.

٢- إن عدم قدرة المقترضين على السداد دفع المؤسسات المالية المتخصصة بالرهن العقاري إلى الاستيلاء على العقارات وعرضها للبيع، وهو ما ساهم في انخفاض أسعارها ومن ثم حدوث أزمة سيولة.

٣- كان لأزمة (٢٠٠٨) آثار على المستوى العالمي إذ دخلت أغلب الاقتصادات مرحلة الانكماش الاقتصادي، فيما دخلت بعضها في مرحلة الركود الاقتصادي وبخاصة الدول الاوربية وهو ما انعكس سلباً على مستويات المعيشة للأفراد.

٤- ضرورة التأكيد على المتغيرات الدولية عند تناول موضوع الأزمات المالية والاقتصادية، حيث تدويل الأزمة عبر مجموعة من القنوات المالية والتجارية، مما يحتم الإشارة إلى آليات انتقال الأزمة ومحاولة الدول الرأسمالية تكييف اقتصادياتها من خلال ذلك وعبر نقل الأزمة إلى البلدان النامية مما عرضها للعديد من الصدمات الخارجية.

المراجع:-

١- شبكة طلبة الجزائر، **الآثار والإنعكاسات للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي**. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.etudiahtbz.com

٢- **تقرير صندوق النقد الدولي**. لسنة ٢٠٠٩. ص ١٧ – ١٨

٣- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الأزمة المالية وأثرها على الاقتصاد العربي**، مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد (٤٤)، هولندا ، ٢٠٠٩. ص٤

٤- عبد المنعم السيد علي، **الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧ – ٢٠٠٨) طبيعتها، اسبابها، تداعياتها، آثارها، علاجها**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص ٢٩

٥- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.saald.net

٦- يوسف أحمد أبو فارة، **قراءة الازمة المالية العالمية**، المؤتمر العلمي الدولي السابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء، الأردن، ٢٠٠٩ . ص ٨

٧- نوزاد عبد الرحمن الهيتي، **الأزمة المالية العالمية وآثارها على الاقتصاد العربي**، مصدر سابق. ص٤

٨- عبد الستار أحمد، **تداعيات ونتائج الأزمة المالية العالمية والمنظور الإسلامي لها**، مصدر سابق .

٩- خديجة جمعه الزويني و د. حسن عبد الكريم سلوم، **الأزمة المالية العالمية وخصخصة الشركات**، مصدر سابق. ص٣٥

١٠-د. فريد كورتل، **الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصادات العربية**. ص١

١١-عدنان أحمد حسين، **إفرازات الأزمة العالمية وتأثيراتها على السوق العراقية**، جريدة آفاق التجارية، بغداد، ٢٠٠٩. ص١

١٢-محمد شريف أبو ميسم، **الأزمة المالية الأمريكية والاقتصاد العراقي**، جريدة المدى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) www.almadapaper.net/paper.phpFind&topic=107

١٣-د. كمال البصري، **الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي**، تشرين أول / ٢٠٠٨. شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). www.kamal@fleld.net

١٤-عدنان أحمد حسين، **إفرازات الأزمة المالية وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد العراقي**، مصدر سابق، ص٥
١٥-سمير نصير، **تداعيات الأزمة المالية على العراق**، جريدة الصباح العراقية. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)
www.alsabaah.com/paper?source=akbar&sld.71961
١٦-كمال البصري ، **الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي**، مصدر سابق.
١٧-سلوان حافظ و آخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في الكشف عن الإزمة المالية العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية**، كلية الإدارة والإقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩، ص٤٤
١٨-عدنان أحمد حسين، **إفرازات الأزمة المالية العالمية وتأثيراتها السلبية على السوق العراقية**، مصدر سابق. ص٤
١٩-مدحت القريشي **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، عمان الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، ص٣٠
٢٠-الوكالة الوطنية العراقية للأنباء نينا **الشهرستاني يتوقع أن يصل إنتاج العراق من النفط إلى /١٢/ مليون برميل يومياً عام ٢٠١٧** التصريح متاح على الرابط
www.ninanews.com/arabic/News_Details.asp?ar95_VQ=FHGFHH
21- World Energy Outlook2009.p84
22- Bp Energy Outlook 2030 ,London.January 2011.p39
23- www.oil.gov.iq/oil arab/EXPORT CAPACITIES.php
24- IEA SCOREBOARD 2009_35 KEY ENERGY TRENDS OVER 35 YEARS.P14
٢٥-كمال البصري ورقة عمل تحت عنوان، **الخيار الستراتيجي للاقتصاد العراق ٢٠١١-٢٠١٤**،المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي٢٠١١/٣/٢٨، ص٦.
26- IMF Country information Iraq Country Report No. 11/75 March /2011.p7.